

وليد القطبي

كاتب ومحلل سياسي

بعد وفاة ملكة بريطانيا إليزابيث الثانية، سارع الأردن إلى إعلان الجداد ٧ أيام، حزناً على موت الملكة، عبر بيان وزعته وكالة الأنباء الأردنية، نقلًا عن الديوان الملكي الهاشمي في عمان، نصه: "ينعى الديوان الملكي الهاشمي ببالغ الحزن والأسى وعميق التأثر جلالة الملكة إليزابيث الثانية، ملكة بريطانيا، التي وافتها المنية. وبأمر من صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين، يُعلن الديوان الملكي الهاشمي الجداد على الفقيدة في البلاط الملكي الهاشمي لمدة سبعة أيام.

وقد لحقت بالأردن عدة دول عربية في إعلان الجداد على الملكة، منها البحرين والإمارات ولبنان، وجميعها كانت من أملاك الإمبراطورية البريطانية "العظمى"، ما عدا لبنان الذي كان من أملاك الإمبراطورية الفرنسية.

إعلان الجداد قد يكون أمراً طبيعياً لو كان سلوكاً مُتبعاً من هذه الدول في كل الحالات المماثلة، ولو قامت به كل دول العالم، وخصوصاً شركاء بريطانيا في المشروع الاستعماري الغربي على جانبي الأطلسي، ولكنه غير طبيعي عندما يصدر عن أنظمة حكم سياسية ذاقنت شعوبها وبلادها الويلات من الاستعمار البريطاني والفرنسي وغيرها، وعندما يكون مرتبطاً بأحد أهم رموز الاستعمار الغربي: الملكة إليزابيث الثانية، التي تولت العرش بعد الحرب العالمية الثانية، وشهدت انتقال راية زعامة الاستعمار الغربي من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وشهدت أكبر جرائم بريطانيا الاستعمارية ضد العرب والمسلمين، وهي استكمال تسليم فلسطين للحركة الصهيونية، وقيادة العدوان الثلاثي على مصر، ودعم مواصلة العدوان الصهيوني بتوسيع حدود "إسرائيل" في التكية الثانية (البنكسة)، ومعاداة كل حركات التحرر العربية من الاستعمار الأوربي...

وإعلان الجداد على رمز استعماري كبير من تلك الأنظمة التي تتجاهل ضحايا ذلك الاستعمار في فلسطين وفي بلاد أخرى ليس من الدبلوماسية

مثل الأردن



إليزابيث.. الموت في لندن والجداد في عمان

أو الإنسانية في شيء، ولا سيما من نظام حكم أنشأه الاستعمار البريطاني، مثل الأردن. الأردن الذي أعلن الجداد في عمان على موت ملكة بريطانيا إليزابيث الثانية في لندن، يُقدم نظامه السياسي نموذجاً واضحاً لصحة نظرية المفكر الجزائري مالك بن نبي في مفهوم "القبالية للاستعمار"، التي تعني في أحد مدلولاتها إحساس النخبة الحاكمة - القبيلة العسكرية السياسية - بالدونية أمام المستعمر، وبالتبعية أمام من جاء بها إلى الحكم، وهذا هو حال النخب العربية الحاكمة المرتبطة ببريطانيا - قبل أميركا - وما حدث في الأردن مثال على ذلك، فقد أقيمت "إمارة شرق الأردن" عام ١٩٢٣ بقرار من وزير المستعمرات البريطاني آنذاك ونستون تشرشل، بالاتفاق مع الأمير

عبد الله بن الحسين، ثم تحولت إلى "المملكة الأردنية الهاشمية" عام ١٩٤٧، تزامناً مع إنشاء بريطانيا "دولة إسرائيل" التي أعلن قيامها عام ١٩٤٨، ثم توسعها عام ١٩٦٧، لترسخ حدودها الشرقية على نهر الأردن ووادي عربة، لتصبح أطول حدود الكيان الصهيوني أكثرها أمناً واستقراراً، وخصوصاً بعد قيام النظام الأردني بإخراج قوات الثورة الفلسطينية عام ١٩٧٠، وتوقيع اتفاقية "وادي عربة" مع الكيان عام ١٩٩٤. قيام الاستعمار البريطاني بإنشاء كل من الكيان الصهيوني في غرب الأردن، والمملكة الأردنية شرق الأردن، جاء في سياق المشروع الاستعماري الغربي ضد الأمة العربية والإسلامية؛ ذلك المشروع الذي يعد أهم أركانه تجزئة الوطن العربي والإسلامي وتفقيته إلى عشرات

الأساس المحرك للسياسة الغربية، انطلاقاً من دوافع جذورها دينية مرتبطة بالصهيونية المسيحية، واقتصادية مرتبطة بنهب ثروات الأمة. رحم الله الشهيد المفكر فتحي الشقابي الذي أدرك طبيعة المشروع الغربي الاستعماري بركنيه "التجزئة وإسرائيل"، وربط بين دول التجزئة القطرية والصلح مع الكيان المحتل بواسطة منظومة مُنتالية من الترابطات، تبدأ بالتجزئة وحتمية إصابة دول التجزئة بالضعف الداخلي، ما يُتيح للغرب عملية الإلحاق السياسي والاقتصادي الاستراتيجي لأنظمة التجزئة ودولها، ومن ثم تتولد الحاجة إلى الحماية الغربية لدى تلك الأنظمة، وأهم شروط الحماية الغربية - بريطانية وفرنسية وأميركية - هي الاعتراف بـ "دولة إسرائيل"، والصلح معها باتفاقيات "سلام" وتطبيع، وصولاً إلى التحالف معها... وهو ما حدث في ما يُسمى "اتفاقيات أبراهام".

قدم الشقابي مقال مشروع "التجزئة وإسرائيل" الغربي مشروع المضاد لإنهاء التجزئة وإزالة الكيان الغاصب، وركناته: الوحدة والمقاومة، فقال: ومن هنا، ونحن مع استمرار جهادنا بلا توقف، نرى أن المشروع الإسلامي المضاد للغرب يجب أن يكون شعاره القضاء على التجزئة، وإعلان تكريس وحدة الأمة، كما يكون شعاره إعلان الجهاد للقضاء على الكيان الغاصب.

الجهاد يجب أن يستمر بلا توقف لإضعاف العدو... نحن نرى في جهادنا دعوة لاستنهاض الأمة... كي تنهض وتتوحد وتتوجه إلى بيت المقدس. وعندما يتحقق ذلك، وننتهي كمشوب إلى أمة واحدة، سنكون أقوياء بالوحدة والمقاومة. سنكون أقوياء عندما تكون بوصلة الأمة تُشير إلى فلسطين والقدس والأقصى. سنكون أقوياء عندما تتوحد الأمة حول قضيتها المركزية فلسطين، وتتوحد بمقاومتها للكيان الصهيوني والاستعمار الأميركي. حينئذٍ، لن تكون بحاجة إلى إعلان الجداد على رموز الاستعمار الغربي المسؤول عن نكبتنا في فلسطين، وإقامة أنظمة سياسية نخيها الحاكمة لديها القبالية للاستعمار، وأحياناً لديها القبالية للاستعمار.

مصدر مُقرب من السلطات السورية أكد لنا في اتصال هاتفي معه أن السلطات التركية لا يُمكن أن تتخلى عن الائتلاف الوطني السوري المعارض الذي يحظى باعتراف دولي، وتُريد استخداً كورقة ضغط في المفاوضات المُتسارعة حالياً مع نظيرتها السورية بوساطة روسية، فالرئيس أردوغان يُريد (حصة) في أي حلّ قادم في سورية، سياسياً كان أو اقتصادياً، وفتح الطُرقات أمام صادراته إلى دول الخليج الفارسي، ولهذا لن يُترط بهذه الورقة، وكل ما يفعله الآن هو ممارسة ضغوط على الائتلاف بقيادة كعملية تدجين أو تطويع لها، وبما يتماشى وينسجم مع السياسة التركية الجديدة تجاه سورية، والفصل بين الائتلاف المعتدل والفصائل الأخرى المُصنّفة إرهابياً الموضوعية حالياً على مائدة التصفية، وفقاً لتفاهات قمة سوتشي مع بوتين، وبنود اتفاق أضنة المُرتجح، لتحقيق المطالب الأمنية للبلدين.

أول خطوات التدجين، والكلام للمصدر نفسه، تتمثل في وقف التتمويل، للائتلاف أو تقليصه بالاتفاق مع قطر، وسحب العديد من الامتيازات التي تتمتع بها قيادته ومُعظم كوادره على الأراضي التركية، وإغلاق بعض المكاتب، ووردت أنباء عن إغلاق هذه الضغوط، مثل تأخير صرف الرزواتب، حتى أن قيادة الائتلاف لم تجد الأموال اللازمة لشراء تذكرات السفر إلى لوفدها للسفر إلى جنيف، وما زال من غير المعروف ما إذا كانت هذه الضغوط المحسوبة جيداً،

مؤقّعة أو دائمة، والإجابة مُرتبطة برّدة فعل الائتلاف على هذه الضغوط، سلباً أو إيجاباً. السلطات التركية، تُنقذ عملياً على الأرض ولا تُبلغ أحداً بخطواتها، فعندما غضبت على المجلس الوطني السوري المعارض أغلقوا مكاتبه فوراً، وأوقفوا امتيازاته، وقطعوا الأموال عنه، وسحبوا السيارات الخاصة لقيادته، فرحل إلى السعودية وبقية القصة معروفة.

الحكومات، وعلى رأسها التركية، تستدعي المعارضات كأدوات، وأوراق ضغط ضدّ خصومها، وبما يخدم سياساتها ومصالحها، وعندما تتغير الظروف وتتقدم المصالح تكون هذه المعارضات الضحية الكبرى، فالسلطات التركية لم تتورّع عن تسليم قيادات وكوادر مُعارضة من عرقية الإيغور لتحسين العلاقات مع الصين، رغم أن هؤلاء من أصول تركية، وغضت النظر عن تصفيات لمعارضات شيشانية وإيرانية وعربية على أراضيها.

الاتصالات السرية السورية التركية تسير بشكل مُتسارع هذه الأيام، والوصول إلى اتفاقٍ برعاية روسية بات وشيكاً، فالرئيس أردوغان في عجلة من أمره ويُريد اتفاق المصالحة هذا قبل الانتخابات، ولهذا بدأ يتجاوب مع الشروط السورية التي تُطالب بالأعمال (ليس بالأقوال)، ولعلّ عملية (التدجين) (والتطويع) للائتلاف الوطني السوري هو أول الغيث، وبداية المُفاجآت، وإسألوا المعارضة الإخوانية المصرية ونُجومها الإعلامية وأين هم الآن؟

يتعجلّ أردوغان الاتفاق مع دمشق



تجاه المعارضة السورية، يقولون إنّه لم يصدر أيّ تأكيد رسمي لهذه الخطوة، أيّ إبعاد الائتلاف الوطني، وأنّ التسريبات جاءت في وسائل إعلام مُعادية للمُعارضة السورية مثل روسيا وإيران، ولم تأب عبر وسائل إعلامية حيادية، (مؤونة) ويغيب عن ذهن هؤلاء أن اختيار منابر رسمية إيرانية وروسية كان مقصوداً لإيصال الرسالة، والتّمهيد لما يُمكن أن يترتب عليها من خطوات لاحقة. الأمر المُؤكّد أن الرئيس رجب طيّب أردوغان يُعطي أولوية قصوى هذه الأيام للمُصالحة مع سورية، ومُحاولة إيجاد حلّ سريع للتخلص من حوالٍ أربع ملايين لاجئ سوري على الأراضي التركية باتت قضيتهم تحتلّ مكانة

عبد الباري عطوان

كاتب ومحلل سياسي

أثارت تسريبات صحافية من إيران وروسيا حول طلب تركيا من الائتلاف الوطني السوري المعارض مُغادرة أراضيها فوراً موجة من الجدل في أوساط المُعارضة السوريّة أولاً، والأوساط الإقليمية ثانياً، وتباينت الآراء حول هذه المسألة بين نافي ومُؤكّد، بينما التزمت السلطات التركية الرسمية الصمت المُطلق، ولم يصدر عنها أيّ تعليق، والسّيء نفسه ينطبق على قيادة الائتلاف الوطني في إسطنبول.

الذين يُؤيدون هذه الزواجة، أيّ إبعاد الائتلاف الوطني من الأراضي التركية مثلما جاء في برقية لوكالة (سوتنك) الرسمية الروسية، يربطون بين هذا التطوّر (والانقلاب) الألف في الموقف الرسمي التركي المُتمثّل في المُصالحة مع الدولة السوريّة، والرئيس بشار الأسد، وفتح صفحة جديدة في العلاقات وبما يخدم مصالح البلدين، ويُشيرون إلى (سابقة) إقدام السلطات التركية على إبعاد المُعارضة الميصرية وحركة (الإخوان المسلمين) تحديداً، وإغلاق منصّاتها الإعلامية التي كانت تبث من إسطنبول، وتكرار السّيء نفسه مع حركة (احساس) بعد إعادة العلاقات التركية - الإسرائيلية إلى أزمي غُدها.

أما النُافون لهذه الأنباء، المُشككون في صدقيتها، ورغم اعترافهم بأنّ هناك بعض التّعير في الموقف التركي

الحكومات، وعلى رأسها التركية، تستخدم المُعارضات كأدوات، وأوراق ضغط ضدّ خصومها